

نقطة البدء

في الإصلاح الاجتماعي

هي التعادل بين الجهد والجزاء

بقلم الأستاذ "س..."

بعد ما يقرب من ألف سنة قضتها مصر في أسوأ الأحوال ، تحمت حكم المماليك والأتراك والاستعمار الأوروبي ، صار المجتمع المصري إلى حالة من الاختلال تجعل المصلح الاجتماعي يراها كالحلقة المفترقة ، لا يدري من أين يبدأ فيها الإصلاح .

الفقر والمرض والجهل .. تلك هي الأمراض الاجتماعية المتشابكة الواضحة للعيان ؟ وخفها عشرات الأمراض الناشئة عنها أو المتلبسة بها . ولكن أليس من وراثها جميعا أسباب أعمق لهذا الاختلال الذي لا شك فيه ؟

ينحيل إلى أن هناك سببا أصيلا لهذه الأمراض كلها . هذا السبب هو فقدان التوازن بين الحقوق والواجبات وضياع العدالة بين المغنم والمغارم ، وانعدام التعادل بين الجهد والجزاء .

وتتضح هذه الحالة حين نسأل : أكل فرد في مصر؟ وكل هيئة وكل طبقة تتناول من الأجر بقدر ما تبذل من الجهد ، وتعطى للمجتمع بقدر ما تأخذ منه ؟ هل موظف الدرجة الأولى الذي يتقاضى مائة وعشرين جنيف في الشهر ينفع الدولة بمقدار ما ينفعه ، موظف الدرجة التاسعة الذي يتقاضى ثلاثة جنيفات ، أربعين مرة ؟ هل مدرس الجامعة الذي يتناول ستين جنيفا في الشهر يؤدي للدولة خدمات تعادل خدمات المدرس الإلزامي الذي يتناول ثلاثة جنيفات ، عشرين مرة ؟ هل صاحب العمل الذي يستخدم ألف أجير في اليوم بألفين وخمسمائة قرش ويربح في اليوم مثنها يبذل من الجهد مقدار ما يبذله ألف أجير ؟

وهكذا انتمضى في تلك الأسئلة ، والجواب عليها دائم ، بالنفي ، والفرق بين الأخذ والإعطاء وبين الجهد والجزاء في كل حانة هو الفرق بين الصحة الاجتماعية والمرضى في المجتمع المصري العارق في هذا الاختلال .

ولكن كيف كان هذا الفرق المائل بين الجهد والجزاء ، وبين الحقوق والواجبات ؟ أقرب الأسباب إلى اعتقادي هو اختلال النظام الحكومي قبل عهد الاستقلال ، هذا الاختلال الذي يدفعنا اليوم في تياره بقوة الاستمرار والذي علينا اليوم أن نجعل إصلاحه "نقطة البدء في الإصلاح الاجتماعي" .

حينما كانت أوروبا غارقة في عهد الاقطاع تخانحن في مصر عارقين في وضع أشد منه شئمة نتيجة لإختلاف جسمية المحكومين والحكام . كان السادة والعبيد في أوروبا من جنس واحد ، فلما زان عهد الاقطاع التقي الجميع في ظل انظم الديمقراطية ، خوانا بينهم وأصر قوية من الجلبس واللغة . أما في مصر فقد كان السادة من المماليك ثم من الأتراك ، وكان العبيد من المصريين الفلاحين ، فظل الحكام يعزل عن المحكومين إلى عهد قريب ، ولما تسلم المصريون الحكم كانت له تقاليد وأبهة ومراسيم لم يتخسروا منها إلى الآن .

كان الحكام سادة مرتفين يسكنون المدن ويختارون منها أحسن مواقعها ، فسوا بتلك المدن وبهذه المواقع حصة ، وأهملوا ما عدلها ، حتى انقطعت الصلة بين المدن ولريف وبين بعض الأحياء في المدن وبعضها الآخر ، ولم يعد يجمع بينهما إلا الوحدة بخرافية والسياسة ، ولم يعد هناك تعاضد بين ما يتفق على هذه وما يتفق على تلك ، فاختل التوازن بين الأخذ والمعطاء .

وكان السادة من الملائك أو الموظفين أو المحسنيين ، .. إلى آخر الأسماء والأوصاف . في حاجة إلى الأجراء من فلاحين والعمل والخدم . الذين لا يشعرون بمحورهم بماطقة من جلس أو لغة ، فكان لا بد من تخفيض الأجور لهذه الطبقات ، بل لا بد من السخرة والاهانة والإيذاء ، ليصفوا انعم كله للسادة ، ويقع الغرم كله على العبيد ... فاختل التوازن بين الجهد والجزاء ، حتى اذا قدم الاستعمار الأوروبي والامتيازات حل السادة من الأجنب محل السادة من المماليك والأتراك .

ومضت هذه السياسة في طريقها فتكدست الأموال في جانب وتكدس الفقر في جانب ، وبدت التخمة على القلة الفلينة وظهر الجوع على الكثرة الكثيرة . وصار ممن له يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه مأمعه !

ثم انتهى الأمر إلى الفقر والمرض ، والجهل تخمسة عشرة مليوناً من الأشقياء ، والغنى والصحة والنعيم للمليون واحد من السعداء ، وتلك هي المرة المرة لألف عام من اختلال نظام الحكم في البلاد .

هذه هي قصة .. إذا نحن شئنا أن نبدأ في الإصلاح الاجتماعي فلنلق بالنا إليها ولنهم بالنسب الأصيل ودور عهنية الحكم في البلاد ، وننتج ونجسد في أربعة التوعية والعدل بين الجهد والجزاء . فقد أخذنا بطرف الحققة ، ووضعنا يداً على مكس نداء .
فلنفرض أننا وصه إلى هذا الأمل فأبى الأمراض الثلاثة نبدأ على هذا الأساس .

لاشك في أن الفقر هو الداء الأول الذي يجب مكافئته على هذه المقامدة . فالفقر مرض اجتماعي لا شخصي في غالب الأحيان ، وهو يحدث في مصر مرض اجتماعي لاشك في ذلك منشؤه ما قدمت من سوء عقيدة الحكم فيما مضى .

ومن لفقر ينشأ المرض وينشأ الجهل ، وإن كانا يعودان بدورهما فيزيدان حدته ويثبتان أقدامه . والتجربة تثبت أن ارتفاع اندخل لشخص ما أو طبقة خاصة يتبعه حتما ارتفاع درجة الصحة والرغبة في التعلم ، كما تتوارى في الحال عدة عيوب وأمراض اجتماعية أخرى .

ونحن نستذكر الحفاء مثلا ونسعى في مكافئته ، ولكن المشاهدات تدلنا على أن ارتفاع دخل العامل أو الفلاح يدفعهما دفعا إلى الاعتعال .

ونحن نبيع صوتنا في الحث على النظافة فلا نجد صدق هذه الأصوات لأن الفقر يحول دون النظافة ، والتجربة تقدم ولا شك على الصابون . فإذا حدث أن ارتفاع دخل الفرد أو الأسرة ولو بسبب طارئ ارتفعت معه درجة النظافة لتوافر الصابون والملابس ، وارتفاع الشعور بالقيمة الانسانية عند هذه المخلوقات .

ومما يدعو إلى الملاحظة أن قانون التعليم الإلزامي يجد مقاومة عنيفة في الجهات الفقيرة ترتفع وتخفض بنسبة الرخاء العام للجهة وطبقات السكان . ذلك أن الوالد الفقير يحتاج إلى ولده لتنمية دخله بالعمل فيمنعه من المدرسة ، ويحمل العقوبات التي يحتمها القانون لأنها أهون عليه من فقد القرش الذي يجرمه . أما الجهات التي يتوافر فيها بعض الرخاء فيسير القانون فيها سيرا مرضيا على قدر الإمكان .

ومن عجيب أمر هذا القانون الذي اقتبساه من مجتمعات أرق من مجتمعنا المصري بلا مراعاة فوارق البيئات ، أنه يلزم الآباء بإرسال أطفالهم إلى المدارس ويلزم رئيس المدرسة بالتبليغ عن الآباء الذين لا يتفدون القانون . فإذا خالفه الوالد لحاجته أو قرش من أجر ولده وقعت عليه غرامة مالية ؟ وإذا تكررت المخالفة تحت ضغط الحاجة حكم على الوالد بالحبس ليم بذلك أنقطاع مورده الضئيل °

الفقر هو علة العس ، وقد يكون سببه الأول ضيق الموارد العامة التي تهبط بمتوسط الدخل الفردي ، وعلاج هذا السبب يطول شرحه . ولا طاقة للحجرومين بالنصر حتى تنتهي خطواته . ولكن هناك سببا داخليا ينشأ عنه فقر نسبي ومن المستطاع علاجه في بضع سنوات .

هذا السبب هو فقدان التوازن بين ما يتفق على الريف وما يتفق على المدينة . ثم فقدان التوازن بين الجهد والحزاء في جميع الطبقات .

ونظرة إلى ميزانية وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهما الوزارتان اللتان تهتمان — في الغالب — بالمحرومين النساء، تكفي لبيان حقيقة ما ينال هذه الطبقات العاملة من الميزانية العامة .

ثم نظرة الى نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، تكفي لبيان ما يتحملة العاجزون وما يعنى منه القادرون ، وتشير بالضرورة الملحة في علاج هذه الحال .

ونظرة كذلك إلى نفقات الأجور والمرتببات صعودا وهبوطا ، تشير الطريق لمن يريد إنقاذ البلد من هذا الاختلال .

وقد تحول الظروف الاستثنائية دون حرية التصرف لإصلاح هذه الحالة التي طال عليها الأمد ، ولكنها لا تحول دون الممكن منها في جميع الظروف والأحوال ، فإذا لم نستطع شيئا مطاقا — وتلك حجة من لا يريد — فلنكن نية خالصة لوجه هذا الوطن أن نستبدل بهذه العقلية عقلية أخرى أوسع إدراكا وأكثر عدالة من عقلية المماليك والأتراك .

ولعل مما يساعد على تكوين هذه العقلية الجديدة ، أن يوقن الجميع أن بقاء الحال من الحال، وأن هذا الوضع صائبنا إلى خسارة محققة على الجميع ، يثبتها منطق الاقتصاد الحديث الذي يجعل مجموعة طبقات الأمة كالأنابيب المستطرفة ، ويجعل كل خير يصيب الطوائف المستهلكة عائدا مرة أخرى على المنتجين .

فرفع حالة الطبقات الفقيرة يجعلها أقدر على الشراء ، وأصلح للعمل والإنتاج ، وهذا وذلك يعود بالنفع على أصحاب الأموال .

وإننا لنرتو بأظارنا إلى المستقبل ونتطلع إلى مجد وارتقاء ، ولن نهض للجد أمة جسمها كله أشل مهما كان الرأس من القوة والطموح .

والله يلهمنا طريق الرشاد .

”س...“